



الندوة القومية
حول " تفعيل حقوق الأشخاص ذوى الإعاقه
فى ظل الإتفاقيات العربيه والدولية "
15 - 17 يونيو 2014
عمان / الأردن

الدور الاجتماعى والاقتصادى للتعاونيات
والمنظمات العربيه والدولية
فى دعم ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصه

د. أحمد عبد الظاهر عثمان
رئيس الاتحاد التعاونى العربى
رئيس الاتحاد العام للتعاونيات

المحاور الرئيسيّه :

■ مقممة

■ تعاونيات خدمة ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصه.

- التعاونيات فى مصر
- التعاونيات فى العراق
- التعاونيات فى الكويت

■ فن التعامل والتفاعل مع ذوى الاحتياجات الخاصه من الأطفال والمراهقين

■ دور المنظمات الدوليه والعربيه فى دعم ورعاية فئات ذوى الاحتياجات الخاصه

- أولا - منظمة العمل الدوليه (التوصيه 71)
- ثانيا - الأمم المتحده (اليوم العالمى لذوى الاحتياجات الخاصه)
- ثالثا - منظمة العمل العربيه (الاتفاقيه رقم 17)

■ الخاتمته

يتواجد فى كل مجتمع من المجتمعات فئه خاصه تتطلب تكيف خاص مع البيئه التى يعيشون فيها هى فئه ذوى الاحتياجات الخاصه نتيجة لوضعهم الصحى الذى يوجد به خلل ما.

وهذا التكيف لا يأتى من قبل هذه الفئه بل يقع عاتقه على من يحيطون بهم بتوجيه الاهتمام لهم مثلهم مثل أى شخص طبيعى يمارس حياته.

ولما كان التعاون لغة يقصد بها المساعدة المتبادلة، وهو بهذا المعنى معروف منذ قديم الأزل فتبادل المساعدة خلقها حاجة الفرد منذ وجوده إلى معونة المجموع، ففى ظل الاقتصاد العائلى أو القبلى كان يتعاون أفراد العائلة أو القبلية الواحدة فى إنتاج ما يلزمهم جميعا من منتجات، كما دعت الأديان جميعا إلى التعاون، فقد جاء فى القرآن الكريم ((وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)) وورد فى الحديث عن رسول الله " إن الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه" وقوله صلى الله عليه وسلم " الناس بخير ما تعاونوا " وقوله صلى الله عليه وسلم " خير الناس أنفعهم للناس " وفى الديانه المسيحية نجد العديد من التوصيات التى تدعو للتعاون مثل " أحمّلوا بعضكم أثقال بعض ، مهتمين بعضكم لبعض إهتماماً واحداً " .

وبالرغم من تفكك أو اصر العائلات فى العصر الحاضر وضعف الشعور الدينى لدى بعض الناس، فلا يزال التعاون قائما بين الأفراد نتيجة تباين مصالح الطبقات الاجتماعية والمخاطر التى يتعرض لها الفرد ويعجز عن مجابهتها بمفرده فى المجتمع الحديث.

وإذا رجعنا إلى التقاليد والعادات السائدة فى مجتمعنا نجد الأمثلة كثيرة على وجود هذا التعاون منها على سبيل المثال عادة تقديم "النقوظ" بمناسبة الزواج إذ يقدم أقارب العريس وأصدقائه مبالغ نقدية له يستعين بها فى تغطية نفقات زواجه، ثم يقوم برد ما دفعه كل منهم إليه فى مثل هذه المناسبة.

كما توجد فى الريف عادة تقديم صوانى الطعام فى حالات الوفاة إلى أسرة المتوفى معاونه لها على توفير الطعام للضيوف الذين يفدون من القرى المجاورة للعزاء ولا يفوتنا فكرة الجمعية التى يكونها الأصدقاء أو العائلات أو الزملاء فى العمل بحيث يدفع كل مشترك فيها مبلغا شهريا ويعطى ما يتجمع من جميع المشتركين إلى أحدهم كل شهر للاستعانة به فى قضاء احتياجاته. وهكذا يحصل كل فرد منهم على قرض بقيمة المجموع يسدده فى صورة أقساط تنتهى بانتهاء الدورة دون أن يلزم أحد منهم بدفع فوائد، وهى فكرة تعاونية للإقراض المتبادل دون حاجة للالتجاء إلى مقرض يتقاضى فوائد عن قرضه.

هذه الأمثلة وغيرها كثير تدل على أن الفكرة التعاونية ليست فكرة مستوردة من الخارج غريبة على مجتمعنا، وإنما نبتت فى محيطنا بحكم ظروفنا.

هذا وقد شهدت كافة المجتمعات الإنسانية فى العالم أجمع أشكالا أولية من المعونة المتبادلة، قامت كلها متجاوبة مع أحداث الحياة ومتطلباتها، ولقد أدرك الأفراد عندما جمعوا مواردهم المتاحة معا، وعندما اشتركوا معا فى أداء بعض الأعمال، أنهم بذلك كانوا قادرين على تحقيق أهداف لم يكونوا بالغيا أبدا لو تركوا وشأنهم أفراد مشتتتين.

ولقد أصبحت التعاونيات ذات قيمة متزايدة الأهمية فى إحداث قوى متوازنة فى السوق وفى نضالها لإيقاف أى توزيع غير عادى فى الدخل والثروة.

ولما كان التعاون وليد الحاجة وظهرت فى المجتمعات ظاهرة ذوى الاحتياجات الخاصة وقد بادرت العديد من التعاونيات إلى تبنى خدمة ورعاية الفئات ذات ذوى الاحتياجات الخاصة.

وكانت منظمة العمل الدولية أولى المنظمات الدولية إهتماما بالتعاونيات وتعزيزها.

وفي عام 2002 أقر مؤتمر العمل الدولي التوصية رقم 193 التي تتضمن بأنه ينبغي تعزيز التعاونيات باعتبارها أحد أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والدولية كما ذكرت بشكل خاص بأدوار التعاونيات في الاستجابة لتلبية احتياجات أعضائها واحتياجات المجتمع بما في ذلك ذوى الاحتياجات الخاصة بغية تحقيق مشاركتها الاقتصادية واندماجها الاجتماعي. وقد أثبتت خبره العملية على المستويين العربي والدولى قدرة التعاونيات الانتاجية على توفير فرص العمل اللائق لكافة فئات المجتمع ، خاصة منها الفئات من ذوى الاحتياجات الخاصة.

وتتصدر المهام الأساسية للاهتمام نحو رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم بدنيا وعقليا ونفسيا عن طريق تقييمهم وتأهيلهم وتوفير فرص التعليم لهم والحاقهم بالعمل حسب قدراتهم. وذلك تمهيدا لدمجهم فى المجتمع – والعناية بغير القادرين على العمل كليا.

مع توفير فرص العمل الملائمة لذوى الاحتياجات الخاصة القادرين على العمل جزئيا من خلال استيعابهم فى الورش والجمعيات بعد أن يتم تأهيلهم فى المعاهد المختصة بتأهيل المعاقين.

ولا شك أن التعاونيات لها القدره على انجاح العمل الجماعى واستثماره فى تبنى الدور الاجتماعى الإنسانى تجاه ذوى الاحتياجات الخاصة من خلال صناديق التكافل الاجتماعى والتبرعات من أهل الخير والاشتراكات الرمزية فالتعاونيات المنتشرة فى جميع أنحاء المعموره تتسم بقربها من نبض المجتمع الذى يؤهلها للقيام بالأدوار الاجتماعيه والاقتصاديه والتثقيفيه وغيرها من الأدوار التى يتسم به كل مجتمع من المجتمعات التى تتواجد بها التعاونيات.

ومنظمة الصحة العالمية تعرف الإعاقة على النحو التالي :

"الإعاقة هو مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو

عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتالي فالإعاقة هي ظاهرة معقدة، والتي تعكس التفاعل بين ملامح الشخص المعاق ولامح المجتمع الذي يعيش فيه".

ويعرّف المعاق أيضا بأنه: حالة تُحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية كالغاية بالذات أو ممارسة العلاقة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية. أو هي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، والى تربية خاصة تساعد على التغلب على إعاقته.

كما يعرف المعاق بأنه "الشخص الذي انخفضت إمكانيات حصوله على عمل مناسب بدرجة كبيرة مما يحول دون إحتفاظه به نتيجة لقصور بدني أو عقلي"، كما يعرف المعاق بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى الشائع في المجتمع في صفة أو قدرة شخصية سواء كانت ظاهرة كالشلل وبتير الأطراف وكف البصر ومثل التخلف العقلي والصمم والإعاقات السلوكية والعاطفية بحيث يستوجب تعديلاً في المتطلبات التعليمية والتربوية والحياتية بشكل يتفق مع قدرات وإمكانات الشخص المعاق مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن.

من هنا كانت مبادرات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة بشأن تحديد يوم عالمي لذوى الاحتياجات الخاصة فى الثالث من ديسمبر من كل عام لحث الدول على دعم ذوى الاحتياجات الخاصة وضمان حقهم فى الاندماج مع المجتمع - بالإضافة إلى الدور القومى لمنظمة العمل العربيه واهتمامها الكبير نحو تبنى قضايا الفئات ذوى الاحتياجات الخاصة وتوفير فرص العمل اللائقة لهم.

تعاونيات خدمة ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصه

أولت التعاونيات فى كثير من الدول العربيه (مصر – السودان- المغرب – ليبيا – العراق – الكويت – الأردن) وغيرهم اهتماما كبيرا برعاية وخدمة ذوى الاحتياجات الخاصه وأصدرت التشريعات التى تحقق هذا الهدف وسوف نعرض فى عجاله بعضا من هذه النماذج التعاونيه على سبيل المثال لا الحصر فى كل من مصر- العراق - الكويت.

التعاونيات فى مصر :

فى توجه حميد نحو إنشاء تعاونيات غير تقليديه بهدف توفير الخدمات للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصه بالاضافه إلى توفير فرص العمل لبعض الفئات المحرومه فقد بادر الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى قمة البنيان التعاونى الاستهلاكى فى مصر طبقا للقانون رقم 109 لسنة 1975 بشأن التعاون الاستهلاكى بإنشاء جمعيات تعاونيه للخدمات الاجتماعيه وعلى سبيل المثال محافظتى القاهره والجيزه منذ عام 2000 وحتى تاريخه وهذه الجمعيات تتولى توفير الخدمات للطفل المعاق ورعايته طبيا واجتماعيا ونفسيا (ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصه).

وعلى سبيل المثال لا الحصر لهذه الجمعيات :

نعرض فيما يلى جداول توضح أسم الجمعيه وعدد الأعضاء المساهمين وعدد الاطفال وعناوين تلك الجمعيات بمحافظتى القاهره والجيزه.

أولا - محافظة القاهرة :

العنوان	عدد الأطفال	أسم الجمعيه
عين شمس	30 طفل	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه معا للأبد
الزيتون	19 طفل	الجمعية التعاونيه للخدمات للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه زاد
الزيتون	20 طفل	الجمعية التعاونيه للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه بالزيتون
مدينة نصر	27 طفل	الجمعيه التعاونيه للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه بيتى
مدينة نصر	58 طفل	الجمعيه التعاونيه للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - الأمل البراق

ثانيا - محافظة الجيزة :

العنوان	عدد الأطفال	عدد الأعضاء المساهمين	أسم الجمعيه
نزلة البطران - الهرم	25 طفل	14 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - الشمس المشرقه
مشعل - الهرم	33 طفل	50 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - رؤى
الهرم	32 طفل	88 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - إشراقه
المهندسين	52 طفل	50 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - براعم التحدى
الدقى	75 طفل	25 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - الطفل الخاص
الدقى	99 طفل	13 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه - الأبن الخاص
حدائق الأهرام	25 طفل	63 عضو	الجمعية التعاونية للخدمات الاجتماعيه لذوى الاحتياجات الخاصه

وهذه الجمعيات تم تسجيلها وإشهارها ويدير أعمالها مجالس إدارة منتخبة وتقدم خدماتها لأبناء وأقارب الأعضاء وأبناء أهالي المنطقة التي تقع الجمعية في محيطها.

وهناك مساعدات كثيرة يتم تقديمها لهؤلاء الأطفال من ذوى الاحتياجات الخاصة من علاج طبيعى ، التخاطب ، تنمية القدرات الذهنية وكذا عمل ورشة عمل يدوى وعمل بعض الحلى والمشغولات اليدويه وكذلك عمل ورشه فنيه للرسم أو التلوين وأعمال الخرز.

ويكون ذلك من خلال المسئول عن التدريب يقوم بتدريب المتطوعين على كيفية المشاركة – ويجب أن يكون المتطوع فى هذا النشاط على قدر كافي من الصبر- لكى يستطيع التعامل مع هؤلاء الأطفال.

وبالنسبه للأطفال الأقل فى القدرات الذهنيه فإنهم يتلقوا تدريب على كيفية ترتيب سريرهم وتعليمهم عدم إزعاج الآخرين.

وعامة فإنه يتم تنظيم رحلات ترفيهيه ومعسكرات داخلية وخارجيه وحفلات أعياد ميلاد للأطفال وتقديم هدايا فى هذه المناسبات.

التعاونيات فى العراق :

أولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالعراق الاهتمام والرعاية الكبيرين بذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم شريحة مهمة من شرائح المجتمع لها الحق فى العيش الكريم والمساهمة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذا استهدفت التطبيقات التي تقود عملية البناء للمجتمع العراقى أحاطته بالضمانات المادية والاجتماعية وتوفير شروط ومستلزمات الحياة الإنسانية له، فالاهتمام بالمعوقين أصبح ضرورة اجتماعية ومسؤولية جماعية وان الجهود والرعاية التي تبذل فى سبيل هؤلاء المعوقين لها مردوداتها الايجابية على صعيد المجتمع ككل ، حيث يتحول المعوقون إلى طاقات منتجة فى حدود إمكانياتهم وقابلياتهم ويكون لهم دورهم فى بناء المجتمع. إذ إن العمل وفق فلسفة الرعاية الاجتماعية هو حق تكفل الدولة توفيره لكل مواطن وهو واجب على كل قادر عليه تستلزمه ضرورة المشاركة فى بناء المجتمع وتطويره وازدهاره.

وقد كانت تجربة تشغيل شريحة المعوقين والمؤهلين فى مجال العمل التعاوني تجربة جديدة دشنها العمل الاجتماعي فى العراق منذ عام 1985 وما زالت مستمرة بنجاح حيث تم تشغيل المعوقين من الصم والبكم فى (7) جمعيات تعاونية إنتاجية للمعوقين (3) منها فى بغداد فى اختصاصات مختلفة كالخياطة والنجارة واللحام والسيراميك ومن كلا الجنسين وكان الهدف الأساسى منها هو إعادة تكييفهم ودمجهم بالمجتمع والعمل على الاستفادة من مهاراتهم فى ميدان العمل المنتج وزجهم فى عملية التنمية والبناء، ومن هنا تبرز الأهمية فى تعميم هذه التجربة الجديدة التي يخوضها المعوق فى مجال عمله الجديد ومدى إمكانية التوسع فيها والاستفادة من مردودها الاجتماعي الإنسانى.

التعاونيات فى الكويت :

لبنى عدد من الجمعيات التعاونيه نداء أصحاب الإعاقة والناشطين فى مجال الإعاقة فى منح المعاق الفرصه لإثبات قدراته وإمكانياته فى العطاء والعمل وذلك نظرا لأهمية تأهيل المعاق ودور مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى من توفير فرص عمل لذوى الاحتياجات الخاصه.

وكانت لجنة المتطوعين فى مبرة البر الخيرية بالكويت أخذت على عاتقها إطلاق مشروع تشغيل المعاق فى الجمعيات التعاونيه وبادرت لتوجيه الدعوه للجمعيات التعاونيه فى جميع المناطق حيث تلقت ردا من 6 تعاونيات بالموافقه بشكل سريع واللجنة ما زالت بانتظار الردود من باقى التعاونيات.

مع التأكيد على أن من أدوار الجمعيه التعاونيه تنمية الموارد البشرية لأبناء المنطقه سواء المعاقون أو الأسوياء واستثمار أوقاتهم. كما أن الإعاقة تحتم على الجميع الاحساس بالمسئوليه الاجتماعيه والاقتصاديه المشتركه ، ونظرا للظروف الإنسانيه التى تحت على التكاتف والتعاون والإرتقاء بهم فى المجتمع لكى يتسنى دعوة أكبر عدد ممكن من المعاقين للمشاركة فى البرنامج.

والدعوه إلى تأهيل وتدريب المعاقين على مجموعه من الاعمال التى تساهم فى تخفيف الأعباء عن كاهلهم وعن أولياء أمورهم وتتلخص فى الآتى : تأهيل وتشغيل المعاقين ، نشر الوعى الاجتماعى بأهمية المعاق وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب الإعاقة والحفاظ على حقوق المعاقين ومكتساباتهم وتوعية المجتمع بحقوق المعاقين وتهيئة الظروف البيئيه والمكانيه المناسبه للمعاقين فى المجتمع مع دعوة المجتمع ومؤسساته لتقبل المعاق وإفساح المجال للمعاقين للمشاركة العامه والحد من شدة الإعاقة على الأسره مع العمل على إيجاد فرص عمل للمعاقين وتسويق منتجات المعاقين وتحسين المستوى المعيشى والاقتصادى للمعاق.

والجمعيات المشاركه فى هذا الصدد هى :

جمعيات النسيم التعاونيه – الصليبخات – الأندلس – الشاميه –

كيفان – الدسمه وبنيد القار.

■ فن التعامل والتفاعل مع ذوى الاحتياجات الخاصة من الأطفال والمراهقين :

لا شك أن التفاعل اجتماعيا مع ذوى الاحتياجات الخاصة من الأطفال الصغار والمراهقين يتطلب تمهيد الطريق للوصول إلى هذا التفاعل بوصفنا آباء أو مهتمين برعايتهم من أجل اكتسابهم السلوكيات الصحية وذلك من خلال :

أولا : الأطفال الصغار وبالطبع المراهقين لديهم مشاعر مثل باقى البشر ، واعتمادا على نوع الإعاقة فانت بحاجة إلى أن تكيف نبرة صوتك حسب احتياجاتهم ، كما أن القائمين على رعايتهم بحاجة إلى ملاحظة سلوكياتهم ومعدلات أنشطتهم والعمل على تعديلها .. فهذا هو الأساس فى التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة.

ثانيا : عدم محاولة التمييز بين الشخص المعاق والشخص السليم، فكل فرد منا مختلف ولديه ميزه فى جانب معين من جوانب شخصيه .. والتعامل بحياديته تامه هو المطلوب حتى لا تكون هناك حواجز نفسيه بين ذوى الاحتياجات الخاصة وبين المحيطين بهم أو القائمين على رعايتهم.

ثالثا : الحرص على دمج الأطفال أو المراهقين المعاقين فى مجموعات تضم أفراد فى سنهم العمرية وفى حالتهم العقلية أو الجسديه لكي يشعروا بأنهم ليسوا بمفردهم فى ذلك بل يوجد آخرون مثلهم مما يقوى من عزيمتهم ، وتتمثل مجموعات الدعم فى مجموعات الدعم العلاجى أو الاجتماعى أو حتى الرياضى.

رابعا : لا بد من إبداء الاهتمام بالطفل أو المراهق المعاق مع بقاء الإتصال العينى معهم عند التحدث اليهم ، وإصدار استجابته لما يقوله، وهذا ما يطلق عليه التفاعل الإيجابى أو النشاط وذلك بإظهار علامات الفهم لما يقوله .. كما أنه بحاجة إلى أن نستمع فقط فى بعض الأحيان بدون أن نقدم حلا لمشاكله فيكفيه الإنصات.

■ دور المنظمات الدوليه والعربيه
في دعم ورعايه فئات ذوى الاحتياجات الخاصه.

أولا - منظمة العمل الدولية :

في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانيه تعاضم أعداد المعاقين نتيجة العمليات الحربيه والألغام فقد بادرت منظمة العمل الدولية باتخاذ خطواتها الأولى في دعم ورعايه ذوى الاحتياجات الخاصه (المعاقين).

وتبنت منظمة العمل الدوليه بحث مسألة إلحاق المعاقين بأعمال تقيهم شر الحاجه تحت مسمى (إعادة التأهيل المهني للمعوقين) كما أصدرت منظمة العمل الدوليه في دوره (26) التي عقدت في فيلادلفيا بالولايات المتحده الأمريكيه التوصيه (رقم 71) بعنوان " توصيه بشأن تنظيم الاستخدام في فترة الانتقال من الحرب إلى السلم " وذلك لوضع القواعد الأولى والأساسيه في مسألة (إعادة تأهيل وتشغيل ذوى الاحتياجات الخاصه).

ومن أهم الأسس التي أرسنها هذه التوصيه 71 :

- (1) أن يكون معيار تدريب واستخدام العمل من ذوى الإعاقات ، هو قابليتهم للعمل أيا كان أصل عجزهم.
- (2) وجوب قيام تعاون وثيق بين الادارات الطبيه الخاصه لعلاج ذوى الإعاقه وإدارة التأهيل المهني وإدارة الاستخدام.
- (3) وجوب تنمية إمكانيات (التوجيه المهني) المتخصص لذوى الإعاقات لتمكين تقييم إستعداد كل منهم ولإختيار نوع العمل المناسب.

(4) تبذل كل الجهود الممكنة لإعادة تأهيل العامل من ذوى الإعاقة لمزاولة مهنته السابقه أو مهنة متصله بها بحيث يمكن الانتفاع من مؤهلاته السابقه.

(5) تشجيع أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم وسائل التدريب للعمل على تدريب عدد مناسب من العمال ذوى الإعاقات ، وتشجيعهم على استخدام عدد معقول من العمال ذوى الاعاقات ويجب أن يلزموا بذلك إذا اقتضى الحال.

(6) كفالة المساواه بين العمال ذوى الإعاقات مع العمال الآخرين على أساس كفايتهم العمليه.

(7) يجب أن تنشأ مراكز خاصه لتدريب ذوى الإعاقات ممن يحتاجون إلى إعداد خاص على أن تكون تلك المراكز خاضعه لإشراف طبي.

(8) فى الأعمال التى تصلح بنوع خاص لاستخدام العمال من ذوى الإعاقات الجسيمه يكون لهؤلاء حق الأولويه على غيرهم.

وتجدر الإشاره إلى أن التقارير والدراسات التى أجريت أوضحت أن الأشخاص ذوى الإعاقة ساهموا بقدر وافر بعد إعادة تأهيلهم فى سد النقص فى القوى العامله فى أوربا التى تأثرت بسبب الحرب وأعد مكتب العمل الدولى تقريراً بشأن أوضاع المعوقين وحاجتهم إلى التأهيل المهنى ليصبحوا عناصر منتجه معتمدين على أنفسهم.

اليوم العالمي لذوى الاحتياجات الخاصة :

تحدد يوم 3 ديسمبر من كل عام اليوم العالمي لذوى الاحتياجات الخاصة وهو يوم عالمي خصص من قبل الأمم المتحدة منذ عام 1992 لدعم ذوى الاحتياجات الخاصة.

يهدف هذا اليوم إلى زيادة الفهم لقضايا الإعاقة ودعم التصاميم الصديقة للجميع من أجل ضمان حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة.

كما يدعو هذا اليوم إلى زيادة الوعي فى إدخال أشخاص لديهم إعاقات فى الحياه السياسيه والاقتصاديه والثقافيه.

** مواضيع اليوم العالمي لذوى الاحتياجات الخاصة :

تتنوع مواضيع هذا اليوم فى كل عام حيث يتم التركيز فى كل عام من الأعوام على موضوع معين لمساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة وهى على الشكل التالى بدءا من عام 1998.

الموضوع الأساسى لهذا العام	العام
الفنون والثقافه والحياه المستقله.	1998
قابلية الوصول للجميع إلى الألفيه الجديده.	1999
جعل تكنولوجيا المعلومات صالحه من أجل الجميع.	2000
المساهمه الكامله والمساواه : الدعوه إلى مبدأ جديد فى التقدم وتقييم الناتج.	2001
العيش المستقل والحياه المستدامه.	2002
صوت نابع منا.	2003

الموضوع الأساسى لهذا العام	العام
لا شئ حولنا بدوننا.	2004
حقوق ذوى الاحتياجات الخاصه : أفعال قيد التطور.	2005
الوصوليه الإلكترونيه.	2006
عمل لائق للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصه.	2007
معاهدة حقوق ذوى الاحتياجات الخاصه : الكرامه والعداله للجميع.	2008
تضمين المرامى الإنمائيه للألفيه : تحسين الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصه ومجتمعاتهم حول العالم.	2009
الوفاء بالوعد : تعميم مراعاة منظور الإعاقة فى الأهداف الإنمائيه للألفيه نحو عام 2015 وما بعده.	2010
معا من أجل عالم أفضل للجميع : بما فى ذلك الأشخاص ذوى الإعاقة فى التنمية.	2011
إزالة الحواجز لخلق مجتمع شامل ومتاحه للجميع.	2012
كسر الحواجز ، الأبواب المفتوحه : لمجتمع شامل والتنمية للجميع.	2013

تجدد الإشاره إلى الدور القومي لمنظمة العمل العربيّه واهتمامها الكبير نحو تبني قضايا الفئات ذوى الاحتياجات الخاصه وتوفير فرص العمل اللائقه لهم - وذلك فى ضوء تزايد أعداد المعاقين فى العالم العربيّ عاماً بعد عام فى ظل ضعف ومحدودية الإمكانيات المرصوده لدعم قدرة ذوى الاحتياجات الخاصه فى الحصول على فرصة عمل لائقه خاصة فى مجال التشغيل الذاتى. ومن خلال مؤتمر العمل العربيّ الذى عقد فى المملكة الأردنيه الهاشميه/ عمان - أبريل 1993.

ونظراً للزيادة المضطرده فى أعداد ذوى الاحتياجات الخاصه فى الوطن العربيّ وتحولهم إلى شريحة إجتماعيه غير منتجّه رغم ما تملكه من قدرات. وبالإشاره إلى ما تضمنته الشرائع السماويه من قيم ومبادئ وتكافل إجتماعى نظمت السلوك البشرى وأفسحت المجال للطاقه الإنسانيه للتأثير على أنماط الحياه وأنظمتها.

وكذلك ما نصت عليه المواثيق واللوائح العربيّه والدوليه من أسس ومبادئ بشأن ذوى الاحتياجات الخاصه.

الأمر الذى يؤكد على أهميه تأهيل المعوق وإعادة تأهيله للإستفاده بما يملكه من قدرات وتأمين العمل له بما يتناسب مع التأهيل الذى تلقاه.

تلك هى الضمانه الأكيده لتحقيق ذاته وإفساح المجال أمامه للمساهمه فى العمليه الانتاجية - وضرورة دمج المعوق فى المجتمع حيث أنه حق من حقوقه الأساسيه وإن نجاح هذه العمليه يرتبط بتأمين الشروط والظروف الضروريه لجعله قادراً على الاعتماد على نفسه.

مع الأخذ فى الاعتبار تعظيم دور الدوله فيما تتخذه من تدابير وقائيه للحد من ظاهرة الإعاقة - وكذلك دور منظمات أصحاب العمل والعمال

والمنظمات الأخرى غير الحكومية (التعاونيات) فى مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم وتشغيلهم.

والتأكيد على حقيقة الوطن العربى الواحد وضرورة رسم سياسة عربية موحده بشأن استكمال مسيرة العمل العربى المشترك فقد قرر مؤتمر العمل العربى المشار اليه الموافقه على الاتفاقية العربيه رقم 17 بشأن تشغيل وتأهيل المعوقين.

وفيما يلى أهم الركائز التى تضمنتها هذه الإتفاقية :

- فى شأن التعريف والتصنيف ونطاق التطبيق : المعوق هو الشخص الذى يعاني من نقص فى بعض قدراته الجسدية أو الحسية أو الذهنية نتيجة مرض أو حادث أو سبب خلقي أو عامل وراثي أدى لعجزه كلياً أو جزئياً عن العمل أو الاستمرارية أو الترقى فيه وكذلك أضعف قدرته على القيام بإحدى الوظائف الأساسية الأخرى فى الحياة ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دمج أو إعادة دمج في المجتمع .
- تأهيل المعوقين هو عملية منظمة ومستمرة مبنية على اسس علمية تهدف الى الاستفادة من القدرات المتاحة لدى المعوق ويتم توجيهها وتنميتها عبر برامج تأهيلية شاملة تكفل تحقيق أعلى مستوى لقدراته الادائية بما يساعده على الاندماج في بيئته الطبيعية .
- تشغيل المعوقين هو عملية استفادة من طاقاتهم المتاحة لتمكينهم من الحصول على عمل يتناسب مع قدراتهم والاستمرار به والترقى فيه .

- يقصد بادماج المعوقين اكسابهم مهارات تساعدهم على التكيف مع بيئتهم باكبر قدر ممكن من السهولة .
- فى شأن السياسات : تقوم كل دولة بالتعاون والتنسيق مع اصحاب العمل والعمل لوضع سياسات خاصة برعاية المعوقين وتاهيلهم وتشغيلهم بما يمكنهم من اداء دورهم في المجتمع وتقوم بتحديد الجهة المختصة بتنفيذ هذه السياسات .
- تتخذ كل دولة الاجراءات التي تكفل قيام اصحاب الاعمال باتخاذ التدابير الخاصة بالأمن الصناعي والسلامة المهنية وكذلك إجراء التحويلات اللازمة في معدات وأدوات الانتاج التي يعمل عليها المعوقون بما يؤمن حمايتهم ويسهل عليهم أداء عملهم .
- تقوم كل دولة عند اجراء التعداد العام للسكان باستقصاء المعلومات الاحصائية عن عدد المعوقين وفئاتهم وأسباب وأنواع اعاقتهم وتسعى الى إجراء المسوحات والدراسات لتحديد حجم هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها وعواملها .
- فى شأن تاهيل المعوقين : تتولى الدولة وفقاً لامكانياتها المسؤولية الاساسية في رعاية وتاهيل المعوقين ومحو اميتهم وتعمل على تشجيع ودعم المؤسسات غير الحكومية العاملة في هذا المجال .
- تتخذ كل دولة الاجراءات التي تكفل اعداد وتدريب العناصر الفنية اللازمة والمؤهلة للتعامل والتفاعل مع المعوقين بطريقة علمية سليمة .

- تقوم كل دولة باصدار التشريعات المنظمة لرعاية وتهييل وتشغيل المعوقين .
- فى شأن تشغيل المعوقين : يكفل تشريع كل دولة تشغيل عدد من المعوقين فى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالنسبة المئوية والشروط التى يحددها التشريع المحلى .
- يحدد تشريع كل دولة الضوابط الكفيلة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى العمل بين المعوقين وغيرهم عند تساوى القدرات والمؤهلات كما يكفل تطبيق هذا المبدأ بين الجنسين من المعوقين .
- يكفل تشريع كل دولة اعطاء الاولوية للمعوقين لشغل بعض الوظائف والمهن فى الأجهزة الحكومية غير الحكومية التى تتلاءم مع قدراتهم وامكانياتهم .
- تسعى كل دولة لاقامة الورش المحمية للمعوقين من ذوي الاعاقة الشديدة وغير القادرين على الانخراط فى حركة العمل .
- تعمل كل دولة على تشجيع المعوقين لتاسيس جمعيات تعاونية انتاجية خاصة بهم وعلى دعم هذه الجمعيات بمختلف الوسائل المتاحة .
- تعمل كل دولة على تشجيع المعوقين لاقامة مشاريع انتاجية صغيرة يديرونها بانفسهم أو بالمشاركة مع آخرين وعلى دعم هذه المشاريع بمختلف الوسائل المتاحة .
- تتخذ كل دولة الاجراءات اللازمة لاعفاء أدوات الانتاج التى يستخدمها المعوقين فى عملهم من الرسوم الجمركية أو من جزء منها .

- فى شأن إدماج المعوقين : تعمل كل دولة على توفير المعينات التعويضية الحركية والسمعية والبصرية للمعوقين وتقديم التسهيلات اللازمة لغير القادرين للحصول عليها .
- تعمل كل دولة على تشجيع صناعة المعينات التعويضية محلياً .
- تصدر كل دولة التشريعات اللازمة لتسهيل حركة وتنقل المعوقين اثناء العمل عند اقامة المنشآت الجديدة وتعمل على اجراء التحويلات الضرورية على القائم منها .
- تتخذ كل دولة الاجراءات الضرورية للحيلولة دون تهميش دور المعوقين فى العمل واطاحة الفرصة لهم للتعبير عن قدراتهم .
- ينبغي على كل دولة تشجيع منظمات العمال على تخصيص وتكييف جزء من انشطتها الخدمية والتعاونية والاجتماعية لرعاية اعضائها من العمال المعوقين بما يتلاءم مع ظروف اعاققتهم .
- فى شأن التعاون العربى : تسعى الدول العربية للتعاون فيما بينها وبالتنسيق مع مكتب العمل العربى الى رسم سياسة عربية موحدة بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين ورعايتهم تهدف الى التعاون والتنسيق والتكامل فى هذا المجال .

الخاتمة :

منذ أقدم العصور يضم المجتمع الإنساني فئات ذوى الاحتياجات الخاصة التى تمثل ظاهره إجتماعيه ذات أبعاد إنسانيه وأخلاقيه.

وتنوعت مبادرات العديد من الدول نحو الاهتمام بفئات ذوى الاحتياجات الخاصة بإصدار القوانين وتضمين الدساتير حق فئات ذوى الاحتياجات الخاصة ومعاملتهم كمواطنين لهم كافة الحقوق وأيضا من المنظمات الدوليه مثل منظمة العمل الدوليه ومنظمة الصحة العالميه والأمم المتحده وأيضا المنظمات العربيه مثل منظمة العمل العربيه ومنظمات المجتمع المدنى (التعاونيات) وذلك من خلال إصدار التوصيات والإتفاقيات وعقد المؤتمرات والندوات التى تدعو إلى الاهتمام بتلك الفئات (ذوى الاحتياجات الخاصة).

وتجدر الاشاره إلى أن دستور جمهورية مصر العربية 2014 قد أولى إهتمامه بذوى الاحتياجات الخاصة وذلك فى الماده رقم 81 والتي تنص على :

" تلتزم الدوله بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا ، وتوفير فرص العمل لهم ، مع تخصيص نسبة منها لهم ، وتهيئة المرافق العامه والبيئه المحيطة بهم ، وممارستهم لجميع الحقوق السياسيه ، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين ، إعمالا لمبادئ المساوه والعداله وتكافؤ الفرص "

كما نصت الماده 14 من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003

على ما يلى :

مادة14:

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 39 لسنة 1975 بشأن تأهيل المعوقين ، لصاحب العمل الحق فى تعيين من يقع عليه اختياره ، فإذا لم يكن المرشح من بين الحاصلين على شهادة القيد المشار إليها فى المادة (12) من هذا القانون ، وجب عليه قيد اسمه خلال خمسة عشر يوما من إلحاقه بالعمل. ويجوز لصاحب العمل أن يستوفى احتياجاته الوظيفية والمهنية والحرفية بالنسبة للوظائف والأعمال التى خلت أو أنشئت لديه ممن ترشحهم الجهة الإدارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل عمله من المسجلين لديها مراعية أسبقية القيد.

وذلك تأكيدا على أن المجتمع الذى يعجز عن استيعاب تلك الفئات يتسبب فى عدم إندماجهم فى هذا المجتمع لذلك فإن التوعية بمشاكل تلك الفئات ضروره إنسانيه لا بد من أن يتقبلهم المجتمع كمواطنين يتمتعون بحقوق المواطن العادى والدعوه إلى تأهيلهم على المشاركة فى كافة مناحى الحياه.

وإذ نؤكد على أهمية إنشاء مراكز متخصصة لتدريب ذوى الاحتياجات الخاصه وتأهيلهم التأهيل الذى يساهم فى تحويل المعوق من إنسان لا يشعر بأهميته إلى إنسان فاعل فى المجتمع ويكتسب الثقة فى نفسه وفى الدور الذى يؤديه فى المجتمع.

والتاريخ ذاخر بأمثله عديده للعديد من ذوى الاحتياجات الخاصه الذين برعوا وأثبتوا جدارتهم ونبوغهم سواء ثقافيا واقتصاديا ومهنيا ورياضيا.

ولتكن دعوه لمنظمات المجتمع المدنى وغيرها نحو دعم ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصه وإدماجهم فى المجتمع كمواطنين لهم مكانتهم مع الاهتمام برعايتهم طبيا ونفسيا.

وختاماً .. لا بد من التزام الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى (التعاونيات) والقطاع الخاص والقطاع العام فى تبنى ورعاية فئات ذوى الاحتياجات الخاصه فى تأهيلهم وتدريبهم ليكونوا قادرين على ممارسة العمل الملائم لهم وإدماجهم فى المجتمع وعدم عزلهم أو تهميشهم.

والله ولى التوفيق ؛